

تحليل أثر الأدوات الرقابية الكمية لبنك الجزائر في نشاط بنك إسلامي
-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-

Analyzing the Effect of the Bank of Algeria's Quantitative and
Supervisory Tools on Islamic Bank Activity
-A Case Study of Al Baraka Bank Algeria-

لغورور عزالدين^{1*}، سماي علي²

¹ مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، جامعة المدية (الجزائر)، laghrou.azzeddine@univ-medea.dz

² مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية (الجزائر)، smaiali2006@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/05/ 07 تاريخ القبول: 2024/05/ 30 تاريخ النشر: 2024/06/ 01

ملخص:

تقوم البنوك المركزية بتوجيه ومراقبة النشاط المصرفي، فتستخدم لذلك مجموعة من الأدوات والأساليب الرقابية والإشرافية منها النوعية وأخرى كمية، قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، فتتأثر بذلك أنشطة البنوك العاملة بما فيها البنوك الإسلامية، وقد توصلت هذه الدراسة، التي اتخذت من بنك البركة الجزائري نموذجاً، إلى أنه بالرغم من خصوصيته كبنك إسلامي، فإن تشكيل الاحتياطي الإلزامي يؤدي إلى تعطيل الأموال المتاحة للاستثمار لعدم فهم طبيعة حسابات ودائعه الاستثمارية فيؤثر ذلك سلباً في توزيع الأرباح، يرتبط معامل السيولة بعلاقة طردية مع العائد على رأس المال، العائد على الأصول والهامش المصرفي، كما أن معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة فيرتبط بعلاقة طردية بمردودية رأس المال والهامش المصرفي، كما ترتبط نسب الملاءة طردياً مع العائد على الأصول وهامش الربح وعكسياً بمردودية رأس المال.

الكلمات مفتاحية: البنك المركزي؛ البنوك الإسلامية؛ الرقابة المصرفية؛ بنك البركة الجزائري.

تصنيف JEL: E59، E58؛ G21 .

Abstract:

Aiming at controlling and directing banking activities, central banks display specific tools and methods; regulatory and supervisory, qualitative

and quantitative, or direct and indirect. Accordingly, banks and Islamic banks are subject to the influence of such methods. Sampling Al Baraka Bank Algeria, this study concluded that despite its specificity as Islamic bank, reserve requirement's framing might obstacle available funds for investments, for it misunderstands the nature of its investment deposits. This can negatively affect profit distribution. Moreover, return on equity, return on assets and the bank margin are positively affected by liquidity coefficient; however, private funds and permanent resources are related inversely to the return on equity, and the bank margin. The return on assets and profit margin are positively affected by solvency ratio which is inversely related to the return on equity.

Key words: Central Bank, Islamic Banks, Banking Supervision, Al Baraka Bank.

Jel Classification Codes: G21 ،E58، E59.

مقدمة:

ظهرت البنوك الإسلامية كجزء من النظام المصرفي في العديد من الدول مطلع العقد السابع من القرن الماضي، وسرعان ما تشكلت بينها وبين البنك المركزي علاقة تميزت بالتزامها بالقوانين المسطرة من قبل هذا الأخير، خاصة ما تعلق منها بالرقابة المصرفية، فبالرغم من الخصوصية التي تميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية، سواء في منطلقاتها أو منهجية عملها، إلا أنها في أغلب الأحيان تعامل بنفس القوانين التي تعامل بها البنوك التجارية، وهو ما كان له الأثر الكبير في نشاطها.

يستخدم البنك المركزي من خلال دوره الرقابي على النشاط المصرفي العديد من الأدوات والأساليب الرقابية، الكمية منها والكيفية (النوعية)، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، والغاية من ذلك توجيه نشاط البنوك العاملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية ومن ورائها أهداف السياسة الاقتصادية. فقد تتوافق أو تتعارض في بعض الأحيان أهداف البنك المركزي في إدارة النشاط المصرفي مع أهداف البنوك الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بهدف تنظيم تمويل عملية التنمية الاقتصادية عبر تعبئة المدخرات واستعمالها الاستعمال الأمثل.

من هذا المنطلق جاءت صياغة الإشكالية الرئيسية، التي سنقوم بدراستها، على الشكل التالي:

✓ ما مدى تأثير أعمال البنوك الإسلامية بالأدوات والأساليب الرقابية الكمية للبنك المركزي،

وما حجم انعكاس ذلك على نتائج نشاطها؟

فرضية الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية التالية:

● تتأثر أعمال البنك الإسلامي العامل ببعض الأدوات والأساليب الرقابية الكمية المعتمدة من طرف البنك المركزي، فينعكس ذلك على نتائج نشاطه.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير نشاط البنوك الإسلامية برقابة البنك المركزي، وهو ما سيساعد على فهم العلاقة الرقابية بين الطرفين، مما يتيح إيجاد أهم الأساليب والصيغ التي تحدد الإطار العملي للتفاهم بينهما، خاصة ونحن نعيش بداية تجسد العمل المصرفي الإسلامي داخل الساحة المصرفية الجزائرية، مما يدل على بدأ التحول إلى نظام مصرفي مزدوج يربط بين النظام المصرفي التقليدي والإسلامي.

منهجية البحث: من أجل إثبات فرضية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تقديم المفاهيم المتعلقة بالرقابة المصرفية وأدواتها وأساليبها الكمية، وعلى المنهج التحليلي والقياسي للوصول إلى معرفة مدى الأثر لتلك الأدوات والأساليب الرقابية في النشاط التمويلي للبنوك الإسلامية العاملة.

محاوير الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور وهي:

المحور الأول: الإطار النظري لرقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي.

المحور الثاني: الإطار التنظيمي والتشريعي لرقابة بنك الجزائر على النشاط المصرفي الجزائري.

المحور الثالث: أثر رقابة بنك الجزائر في نشاط بنك البركة الجزائري.

المحور الرابع: تحليل النتائج.

1. الإطار النظري لرقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي

يقوم البنك المركزي في إطار مهامه كسلطة نقدية وإشرافية على الجهاز المصرفي بمراقبة وتوجيه النشاط المصرفي، حيث توكل إليه مهمة الحفاظ على استقرار وسلامة المراكز المالية للبنوك العاملة بما يضمن سلامة أموال المساهمين والمودعين، كما يهدف من خلال ذلك إلى تدعيم وتقوية النظام المصرفي بما يضمن استمراره وصموده ضد مختلف الأزمات، داخلية أو خارجية، بما يحقق الاستقرار المالي والنقدي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

في هذا الإطار لا بد من توضيح ماهية الرقابة المصرفية وما أهميتها:

1.1 تعريف الرقابة المصرفية:

هي " الإشراف والفحص والمراجعة من جانب سلطة أعلى لها الحق في التعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة، وللتأكد من مدى تحقيق المشروع لأهدافه بكفاية، وتحسين معدلات الأداء،

والكشف عن المخالفات والانحرافات، وبحث الأسباب التي أدت إلى حدوثها، واقتراح وسائل علاجها لتفادي تكرارها مستقبلاً" (عوف الكفراوي، 1983، ص 17).

وتعرف أيضا بأنها "مجموعة القواعد والنظم التي تحكم وتقيّد أعمال وعمليات المنظمات المصرفية وتنظم المهنة، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي مع أفضل معدلات للنمو الاقتصادي، وحرصا على سلامة المراكز المالية لهذه البنوك توصلا إلى جهاز مصرفي سليم قادر على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية وأخيرا حماية لمصالح المدخرين والمستثمرين والمساهمين والمحافظة على حقوقهم" (صلاح الدين محمد أمين الإمام، وصادق راشد الشمري، 2011، ص 358).

يتضح لنا مما سبق أن الرقابة المصرفية هي إحدى الوظائف الهامة للبنك المركزي باعتباره السلطة النقدية العليا التي تشرف على حسن سير الجهاز المصرفي، حيث تستند في ذلك إلى مجموعة القواعد والنظم التي تنظم النشاط المصرفي وتكفل حماية وصلابة الجهاز المصرفي، وفق المعايير الدولية وبخاصة تلك الصادرة عن لجنة بازل للإشراف المصرفي، بما يحقق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، من خلال الأعمال التالية:

✓ الإشراف على كافة البنوك المعتمدة داخل الجهاز والنظام المصرفي؛

✓ فحص ومراجعة الكشوفات والحسابات الخاصة بنشاط البنوك العاملة، والتأكد من مدى سلامة مراكزها المالية؛

✓ تنظيم العمل المصرفي ووضعه داخل الإطار القانوني الخاص به؛

✓ العمل على توفير بيئة قانونية وتنظيمية آمنة، توفر الاستقرار والأمان والسلامة للجهاز المصرفي للعمل على تمويل الأفراد والمشروعات التي تحقق التنمية الاقتصادية؛

✓ حماية المودعين والمساهمين وضمان حقوقهم.

2.1 أهمية الرقابة المصرفية: يمكن حصر أهمية الرقابة المصرفية بصفة عامة فيما يلي (صلاح الدين

محمد أمين الإمام، وصادق راشد الشمري، 2011، ص 358):

✓ بناء نظام مصرفي كفاء، يعمل إلى جانب النظام المالي على تحقيق نمو حقيقي في الناتج الداخلي الإجمالي؛

✓ تعزيز دور البنوك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى النشاطات الاستثمارية المرغوبة ضمن أهداف السياسة العامة؛

✓ تحقيق الاستقرار النقدي، والمحافظة على قيمة العملة، من خلال تحقيق التوازن بين كمية النقود في التداول وكمية السلع والخدمات داخل الاقتصاد، بعبارة أخرى إيجاد توازن بين الكتلة النقدية متمثلة في مجموع وسائل الدفع المتاحة من نقد وائتمان من جهة والإنتاج الوطني من سلع وخدمات في جميع القطاعات المنتجة، تجنبا لضغط التضخم (عائشة الشراوي المالقي، 2000، ص118)؛

✓ الوقاية من الأزمات المالية التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة ارتباط أعمالها بمختلف الأخطار؛

✓ توفير الحماية والأمان للأموال المودعة لدى البنوك وضمانها، إضافة إلى حماية حقوق المساهمين؛

✓ المحافظة على نزاهة وسلامة نظام المدفوعات، وضمان تقديم خدمات مصرفية متطورة.

أما من الجانب النقدي فتكمن أهمية الرقابة في التحكم في حجم الكتلة النقدية من خلال مايلي:

✓ إجبار البنوك على الاحتفاظ بجزء من السيولة الكافية لتلبية طلبات السحب الفوري التي يقوم بها

المودعون والمقترضون، ويعد ذلك حماية لقدرة البنوك على الوفاء، مما يعزز الثقة في النظام المصرفي (إبراهيم

الكراسنة، 2010، ص10)؛

✓ توجيه استثمارات البنوك إلى الميادين والقطاعات الاقتصادية الأقل مخاطرة، حيث تفرض مبادئ الرقابة

المصرفية على البنوك تطبيق الإجراءات الاحترازية للتقليل من المخاطرة؛

✓ التحكم في النشاط الائتماني وتوجيهه إلى القطاعات المستهدفة بالتنمية، لتحقيق أهداف السياسة

الاقتصادية العامة، وزيادة القدرة الشرائية لفئات المجتمع (محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام،

2001، ص227)؛

✓ ضبط التوسع الائتماني والتحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة، بكبح قدرة البنوك على إنشاء

النقود من خلال عمليات منح الائتمان المصرفي بما يتماشى مع الخطة الاقتصادية العامة (عبد المنعم السيد

علي، 1975، ص131).

2. الإطار التنظيمي والتشريعي لرقابة بنك الجزائر على النشاط المصرفي الجزائري

يسعى بنك الجزائر إلى الحفاظ على استقرار النظام المصرفي وتعزيز الثقة به، وحماية المودعين

والمساهمين وكذلك المتعاملين من المخاطر التي قد تتعرض لها مصالحهم، ومن اجل ذلك يقوم برقابة دائمة

ومستمرة على مختلف البنوك والمؤسسات المالية، حيث يعمل من خلال جهاز تنظيمي تحت سلطة اللجنة المصرفية على عمليات الإشراف والرقابة التي تتم على أساس المستندات وكذلك بعين المكان، والتي يتولى تنفيذها أعوان بنك الجزائر (المادة 120 من القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023).

1.2 أهم النصوص التشريعية والتنظيمية الرقابية الصادرة عن بنك الجزائر:

مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة محطات تاريخية، كان أبرزها مرافقة التوجهات العامة للدخول في اقتصاد السوق (أيمن بن عبد الرحمان، 2015، ص80)، والتي فرضت حزمة من الإصلاحات داخل المنظومة المصرفية عن طريق قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990، وكذا الأمر 03-11 المتمم والمعدل بالأمر 10-04 المتعلق بالقرض والنقد الصادر في 26 آوت 2010، حيث تم فتح الساحة المصرفية الوطنية أمام الخواص وفروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وقد توالى التطورات إلى أن جاء النظام 13-01 المؤرخ في 08 أبريل 2013، والذي منح نوع من الحرية في ابتكار الخدمات المصرفية (بوبكر مصطفى 2019، ص33).، ثم النظام 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، والنظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المتعلقين بالصيرفة الإسلامية والصادرين عن بنك الجزائر.

وفي هذا الإطار يعتمد بنك الجزائر في إطار وظيفته كسلطة نقدية ورقابية إشرافية على مختلف على ما يصدره من أنظمة رقابية تنظم نشاط القطاع المصرفي، من بينها:

✓ النظام 06-02 المؤرخ في 24 سبتمبر 2006 والمحدد لشروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية،

✓ النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية،

✓ النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة،

✓ النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية،

✓ النظام رقم 12-03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما،

✓ النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية،

✓ النظام رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية،

✓ النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية،

✓ النظام 20-03 المؤرخ في 15 مارس 2020 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفي،

✓ النظام رقم 20-04 المؤرخ في 15 مارس 2020 والمتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وعمليات الخزينة بالعملة الصعبة وبأدوات تغطية خطر الصرف.

بقي بنك الجزائر يعمل على تمكين ومرافقة الصيرفة الإسلامية داخل الساحة المصرفية الوطنية، حيث وضع عدة برامج تمثلت في مايلي (Banque d'Algérie, 2022):

✓ وضع إطار رقابي لأنشطة التمويل الإسلامي،

✓ وضع لوائح ونصوص تنفيذية احترازية تتلاءم مع نشاط التمويل الإسلامي،

✓ تكوين المفتشين وتأهيلهم لرقابة البنوك الإسلامية.

2.2 أهم الأدوات الرقابية الكمية لبنك الجزائر:

عمل بنك الجزائر على تطوير أدوات وأساليب رقابية وإشرافية تستند إلى المعايير الدولية

الكمية والنوعية الخاصة بالرقابة المصرفية والتنظيمات الاحترازية، هدف من خلالها إلى تنظيم ومراقبة نشاط المصرفي، ومن أهم هذه الأدوات الكمية نجد:

✓ تحديد معدلات الفائدة: تعليمة رقم 01-2022 الصادرة بتاريخ 22 جوان 2022 عن بنك الجزائر، المديرية العامة للقرض والتنظيم المصرفي.

✓ عمليات الخصم وإعادة الخصم والتسبيقات والقروض على السندات: للنظام رقم 15-01 المؤرخ في 19 فيفري 2015 المتعلق بعمليات خصم وإعادة خصم السندات العمومية والخاصة

والتسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية، صدر عن بنك الجزائر التعليمية رقم 02-2016 بتاريخ 24 مارس 2016، والتي تحدد القواعد والإجراءات الكيفية لتطبيق عمليات الخصم وإعادة الخصم للسندات العمومية والخاصة لفائدة البنوك والمؤسسات المالية والتسبيقات والقروض للبنوك.

✓ **الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري:** انطلاقا من تاريخ 4 مارس 2004 قام بنك الجزائر من خلال النظام 02-04 بإعادة تحديد الإطار التنظيمي للاحتياطيات الإجبارية للبنوك العاملة، بوضع شروط لها وتحديد عناصر القاعدة التي تحسب عليها، حيث ألزم جميع البنوك من خلال التعليمية رقم 04-02 الصادرة بتاريخ 2004/05/13 والتي توضح تطبيق المادة 18 من النظام 02-04 أعلاه وشروط تشكيل الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري على أساس معدل شهري يمتد من 15 من الشهر الجاري إلى 14 من الشهر الموالي، يحتفظ بالمبالغ المتشكلة في حسابها لدى بنك الجزائر، ويمكن لبنك الجزائر مكافأة هذه المبالغ أو عدم مكافأتها كما يطبق عقوبات على عدم احترام شروط تكوين الاحتياطيات الإجبارية أو في حالة عدم تكوين الحد اللازم منها، كما يمكن لبنك الجزائر بموجب تعليمية إعادة تحديد الشروط الفعلية لتكوين الاحتياطيات الإجبارية، وقد جاء القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023م في المادة 43 الفقرة (ج) ليؤكد على إلزام البنوك بتشكيل احتياطيات إلزامية لدى بنك الجزائر في شكل ودائع محصلة للفائدة بنسبة يحددها بنك الجزائر.

✓ **عمليات السوق المفتوحة:** هي إحدى الأدوات النقدية التي تمكن لبنك الجزائر من جهة التنازل المؤقت أو النهائي عن السيولة وهو ما يعرف بضخ السيولة وفق آلية الإقراض أو إعادة التمويل، ومن جهة أخرى استرجاع السيولة الفائضة عن طريق المناقصات وهو ما يعرف بامتصاص السيولة، وتتم عمليات السوق المفتوحة بتدخل بنك الجزائر من خلال السوق النقدي بين البنوك لتنظيم السيولة سواء في حالة وجود فائض أو نقص وفق آلية سعر الفائدة، وتتم تسوية عمليات السوق المفتوحة المتعلقة سواء باستعادة أو تسهيلات إيداع السيولة من خلال حسابات التسوية عبر نظام آرتس (ARTS) (بنك الجزائر، النظام 2009-02 المؤرخ في 26/ماي/2009).

بداية من شهر أفريل سنة 2002، لجأ بنك الجزائر إلى استخدام أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة (7) أيام (التعليمية رقم 02-2002 المؤرخة في 11/04/2002).

وبداية من شهر آوت سنة 2005، لجأ بنك الجزائر إلى استخدام أداة استرجاع السيولة لمدة ثلاثة (3) أشهر، أما أداة استرجاع السيولة لمدة ستة (6) أشهر فقد استخدمت في شهر جانفي سنة 2013.

✓ **نسبة السيولة:** أو معامل السيولة ويسمى أيضا معامل المراقبة، حيث يقوم بنك الجزائر بشكل دائم ومستمر بمراقبة وقياس مستوى السيولة لدى البنوك العاملة وذلك من خلال التأكد من مدى التزامها بتشكيل النسب المحددة من أصولها السائلة لتغطية خصومها السائلة، إذ يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100%، ويحدد بنك الجزائر عناصر هذه النسبة، ومن أجل الحفاظ على الاستقرار المالي يمكن لبنك الجزائر أن يقدم حسب تقديره، وكما لاذ أخير، سيولة إستعجالية لبنك ذي ملاءة، يواجه مشكلة سيولة مؤقتة (بنك الجزائر، القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023)، وتكون هذه السيولة المقدمة مغطاة بالكامل بسندات ملاءمة، أما في حالة عدم التأكد من ملاءة البنك أو عدم قدرته على تقديم ضمانات كافية، فإن الحصول على سيولة من بنك الجزائر يتطلب ضمان كامل من الدولة. وحسب نظام بنك الجزائر رقم 04-11 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيول، يقدر الحد القانوني لهذه النسبة بـ 100%، وقد بينت التعليمات 07-11 المتعلقة بمعاملي السيولة للبنوك والمؤسسات المالية كيفية تطبيق أحكام المادتين 3 و4 من النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 الصادر عن بنك الجزائر والمتعلق بتحديد، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة، وفق الحصص والعناصر التي تدخل في حساب بسط ومقام المعامل الأدنى للسيولة.

✓ **نسبة الملاءة (معامل الملاءة):** بحسب النظام 14-01 المؤرخ في 16/02/2014، هي نسبة تغطية المخاطر المرجحة (مخاطر القرض، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق) بواسطة الأموال الخاصة القانونية (الصفافية) التي يتم اللجوء إليها في حالة عدم القدرة على تغطيتها أو استيعابها بواسطة الأرباح العادية للبنك أو بالمؤونات المخصصة لذلك، ويحدد بنك الجزائر هذه النسبة وكذا القواعد الاحترازية عند تطبيق هذه النسبة من خلال تعليمة، وبحسب المادة 32 من النظام 14-01 يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحوز أموالا خاصة متلائمة مع كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها.

جاءت نسبة الملاءة تطبيقا لمقررات بازل I، ثم بازل II، وتعرف هذه النسبة أيضا بكفاية رأس المال، تقدر هذه النسبة بـ 10.5% حسب بازل III .

✓ معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة: أعتد هذا المعامل بموجب النظام رقم 04-04 الصادر بتاريخ 2004/07/19، والتعليم رقم 04-07 المؤرخة في 2004/12/30 المتعلقة بالتصريح من طرف البنوك والمؤسسات العاملة بمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة، حيث ألزمت به البنوك نهاية سنة 2004 حيث تلزم البنوك بالتصريح قبل 31 مارس من كل سنة من خلال الملحقين 4001 المتعلق بـ الموارد الدائمة والملحق 4002 المتعلق بالاستخدامات الدائمة.

3.2 استجابة بنك البركة الجزائري لرقابة بنك الجزائر:

يخضع بنك البركة الجزائري العامل بالساحة المصرفية لرقابة بنك الجزائر، حيث تطبق عليه نفس المعايير والأدوات الرقابية والأساليب الاحترازية التي تطبق على كامل البنوك العاملة ضمن الجهاز المصرفي بهدف مراقبته وتوجيه نشاطه بحسب الخطة الاقتصادية العامة وبما يحقق أهداف السياسة النقدية المتبعة، وكذا حماية مركزه المالي وحماية حقوق المودعين والمساهمين لديه.

3. أثر رقابة بنك الجزائر في نشاط بنك البركة الجزائري.

1.3 النشاط المصرفي لبنك البركة الجزائري:

1.1.3 التعريف ببنك البركة الجزائري:

تأسس بنك البركة الجزائري في 20 ماي 1991 برأسمال مختلط بين مجموعة البركة المصرفية (البحرين) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر).

2.1.3 الاعتماد:

تم اعتماد بنك البركة الجزائري ليمارس نشاطه في سبتمبر 1991، كبنك إسلامي خاص ملتزم بالقوانين الجزائرية يعمل بالساحة المصرفية برأس مال بلغ 500 مليون دينار، والذي بلغ 20 مليار دينار سنة 2020، ملتزما في ذلك بالنظام 03-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، كما بلغ عدد فروع المنتشرة عبر التراب الوطني 35 فرعا مع نهاية سنة 2022.

3.1.3 أهم البيانات المالية لبنك البركة الجزائري:

جدول (01-03): أهم البيانات المالية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2018-2022.

مليار دينار

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال	15,00	15,00	20,00	20,00	20,00
حقوق المساهمين	27,43	30,70	31,35	32,30	33,30
مجموع الأصول	271,00	261,57	268,78	287,68	277,00
الأصول السائلة	261,48	250,35	255,18	273,07	259,56
الخصوم قصيرة الأجل	192,14	180,88	189,88	207,55	197,19
النقدية في الصندوق ولدى البنك المركزي ومراكز البريد...	105,02	95,75	107,25	132,89	127,49
النتيجة الصافية	5,17	6,33	4,23	4,26	4,02

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وتقارير بنك البركة للفترة 2018-2022.

تبين أرقام الجدول (01-03) ارتفاعا في رأس مال البنك بانتقاله من 15م.د خلال سنة 2018 إلى 20م.د بداية من سنة 2020، بالإضافة إلى تسجيل ارتفاع في حقوق المساهمين من سنة إلى أخرى والتي بلغت بنهاية سنة 2022 أكثر من 33م.د، أما بالنسبة لمختلف البيانات المالية المتعلقة بنشاط بنك البركة الجزائري فنلاحظ تسجيل تذبذب في مختلف الأرقام المسجلة، حيث انخفض إجمالي أصول البنك خلال سنة 2019 بأكثر من 10م.د عن سنة 2018، ليعود إلى الارتفاع خلال سنتي 2020 و2021 أين بلغ أكبر قيمة له بأكثر من 287م.د، ثم لينخفض نهاية سنة 2022 إلى 277م.د، وبالنسبة لقيم الأصول السائلة فقد حققت مبالغ معتبرة غطت مجمل الخصوم القصيرة الأجل خلال كامل الفترة المدروسة، أما النقدية في الصندوق ولدى البنك المركزي ومراكز البريد فقد حقق بنك البركة الجزائري رصيда دائما بلغ أكبر قيمة له سنة 2021 بـ 132,39م.د ليستقر عند 127,49م.د نهاية فترة الدراسة.

حقق بنك البركة الجزائري عند نهاية السنوات بين 2018 و2022 نتيجة صافية بلغت أكبر قيمة لها سنة 2019 بـ 6,33م.د، لتراجع خلال سنة 2020 إلى 4,23 ثم 4,26م.د خلال السنة الموالية، لتغلق هذه النتيجة الصافية على قيمة 4,02م.د نهاية سنة 2022 وهي أصغر قيمة تسجل خلال فترة الدراسة.

4.1.3 نشاط تعبئة الودائع: يعكس الجدول الموالي نشاط تجميع وتعبئة الودائع في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2018 - 2022، أي قبل وبعد صدور النظام رقم 20-02.

جدول (02-03): تطور حجم الودائع في بنك البركة نسبة لهيكل ودائع الجهاز المصرفي للفترة 2018-

2022

مليار دينار

2022	2021	2020	2019	2018	السنوات	
226,2	239,3	220,8	213,5	224	بنك البركة	إجمالي الودائع
45,2	41,3	38,9	41,9	47,5	الجزائري	منها سندات استثمار
1.960,8	1.921,9	1.644,5	1.562,2	1.503,0	البنوك الخاصة	
12.569,6	10.563,0	9.111,6	9.077,5	9.419,7	البنوك العمومية	
14.530,4	12.484,9	10.756,1	10.639,7	10.922,7	القطاع المصرفي	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة وبنك الجزائر للفترة 2018-2022.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-03) مايلي:

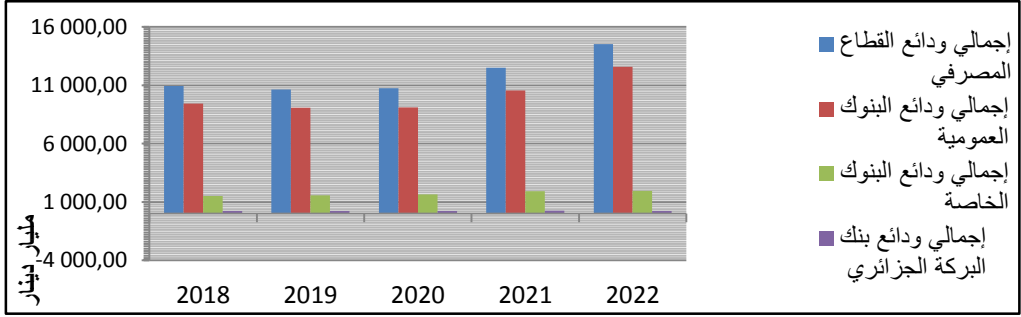
انتقال حجم إجمالي ودائع بنك البركة من 224 م.د نهاية سنة 2018 إلى 226,2 م.د سنة 2022، بعد أن شهد انخفاضا خلال سنتي 2019 و2020، ليرتفع خلال سنة 2021 محققا أكبر قيمة خلال الفترة المدروسة والتي بلغت 239,3 م.د، لتتخفض خلال السنة الأخيرة من الدراسة بحوالي 13,1 م.د عن سنة 2021.

زيادة قدرة بنك البركة على تجميع الودائع والتي بلغت أقصى قيمة لها نهاية سنة 2021، خاصة بعد دخول النظام 20-02 الخاص بالصيرفة الإسلامية حيز التنفيذ، وبالرغم من ذلك فقد استطاع بنك البركة تسجيل أرقام معتبرة عكست قدرته على جذب المدخرات حتى قبل صدور هذا النظام، وهو ما يفسر تصدره للعمل المصرفي الإسلامي داخل الساحة المصرفية الجزائرية.

استطاع بنك البركة الجزائري تجميع مبالغ معتبرة من خلال حسابات الاستثمار (سندات الاستثمار) بلغت أكبر قيمة لها سنة 2018 بـ 47,5 م.د، لتشهد بعد ذلك تراجعاً مستمراً خلال سنتي 2019 و2020، أين بلغت أدنى قيمة لها بـ 38,9 م.د، ثم تعود لترتفع مع بداية 2021 و2022 لتغلق على قيمة بلغت 45,2 م.د.

يعكس الشكل الموالي تطور الحجم السنوي لودائع بنك البركة الجزائري مقارنة بهيكل ودائع القطاع المصرفي خلال الفترة المدروسة.

شكل (01-03): تطور إجمالي ودائع بنك البركة الجزائري في هيكل ودائع القطاع المصرفي للفترة 2018-2022.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول (02-03).

من خلال الشكل يمكن ملاحظة أنه بالرغم من تذبذب الأرقام المعبرة عن حجم الودائع المجمعة لدى بنك البركة، إلا أنها تبقى تمثل جزءا معتبرا من حجم الودائع المجمعة لدى البنوك الخاصة الثلاثة عشر (13) العاملة بالساحة المصرفية الجزائرية، وهذا ما يعكس مدى منافسة الأوعية الادخارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في بنك البركة الجزائري للأساليب التي توفرها البنوك الأخرى من أجل تجميع المدخرات.

5.1.3 تطور النشاط التمويلي في بنك البركة الجزائري:

يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة متوازنة ومتنوعة من صيغ التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ملبيا بذلك الحاجات التمويلية لأصحاب المشاريع من مؤسسات خاصة وعمومية بالإضافة إلى تلبية حاجات الأفراد من التمويلات العقارية والاستهلاكية، والجدول الموالي يوضح لنا تطور حجم التمويل الإجمالي المقدم من طرف بنك البركة الجزائري.

جدول (03-03): حجم النشاط التمويلي في بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2018-2022.

مليار دينار

2022	2021	2020	2019	2018	نشاط التمويل
132,081	140,224	147,928	171,523	156,459	إجمالي التمويل المقدم من بنك البركة الجزائري
%58,39	%58,60	%76,00	%80,34	%69,84	إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع

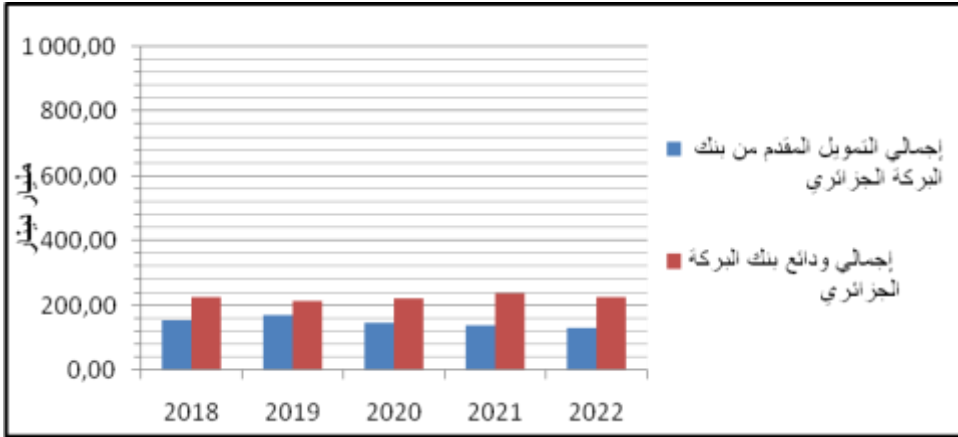
المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة وبنك الجزائر 2018-2022.

من خلال الجدول (03-03) أعلاه نجد أن حجم التمويل المقدم من بنك البركة الجزائري شهد انخفاضا خلال كامل الفترة الممتدة بين سنة 2020 و2022، وبالرغم من ذلك فقد سجلت سنة

تحليل أثر الأدوات الرقابية الكمية لبنك الجزائر في نشاط بنك إسلامي - حالة بنك البركة الجزائري-

2020 استحوذ بنك البركة على أكبر حصة من التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري، والتي انخفضت بعد ذلك لتصل إلى 34,59% نهاية سنة 2022. كما نلاحظ من الجدول (03-03) المنحى التنازلي لتطور إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع المجمعة لدى بنك البركة الجزائري وذلك بداية من سنة 2019 وحتى نهاية سنة 2022 أين انتقلت هذه النسبة من 80,34% إلى 58,39%.

شكل (03-02): تطور حجم التمويل المقدم من بنك البركة الجزائري للفترة 2018-2022.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدولين (03-03) و(03-02).

نلاحظ من الشكل (03-02) أن بنك البركة الجزائري يستحوذ على جزء جد معتبر من التمويل الإسلامي المقدم من طرف القطاع المصرفي، ويرجع ذلك إلى قدرته على جذب الودائع وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن الملاحظ يجد أن منحى إجمالي التمويل في بنك البركة الجزائري أخذ اتجاهًا متناقصًا بداية 2019 وحتى 2022 نهاية الفترة المدروسة.

2.3 مؤشرات استجابة بنك البركة الجزائري للأدوات الرقابية لبنك الجزائر

يتأثر نشاط بنك البركة الجزائري كغيره من البنوك العاملة بالعديد من الأدوات الرقابية التي يستخدمها بنك الجزائر سواء الكمية أو الكيفية، وباعتباره بنك إسلامي لا يتعامل بسعر الفائدة سواء أخذًا أو عطاءً، فإن الأدوات والمعايير المستخدمة في الرقابة والمرتبطة بسعر الفائدة لا تؤثر مباشرة في نشاط البنك لاستحالة التعامل بها، أما بالنسبة للأدوات الأخرى فيمكن دراسة مدى تأثيرها:

2022.

2022	2021	2020	2019	2018	السنوات
132,081	140,224	147,928	171,523	156,459	إجمالي التمويل (مليار دينار)
4,52	5,38	14,35	25,09	20,16	الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري (م.د)
127,49	132,89	107,25	95,75	105,02	نقدية وشبه نقدية ...
% 131,63	% 131,57	% 134,39	% 138,41	% 136,09	معامل السيولة
% 20,09	% 18,16	% 16,95	% 14,99	% 14,38	نسبة الملاءة
% 174,71	% 205,86	% 209,87	% 271,43	% 262,03	معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة
% 12,08	% 13,18	% 13,48	% 20,63	% 18,84	مردودية رأس المال ROE
% 1,45	% 1,48	% 1,57	% 2,42	% 1,91	مردودية الأصول ROA
% 1,42	% 1,53	% 1,59	% 2,38	% 1,99	الهامش المصرفي
% 48,45	% 50,35	% 38,93	% 47,65	% 43,60	هامش الربح
4,02	4,16	4,23	6,33	5,17	النتيجة الصافية (م.د)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات ومعطيات التقارير السنوية، وبالإستعانة بمخرجات برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول (03-04) أعلاه أن نشاط التمويل في بنك البركة الجزائري قد سجل خلال سنتي 2018 و 2019 منحي متصاعدا أين بلغ أعلى قيمة له نهاية سنة 2019 أكثر من 171,5 مليار دينار، ليبدأ في الانخفاض بعد ذلك سنة 2020 ويستمر كذلك ليصل سنة 2022 إلى أدنى قيمة له والتي بلغت حوالي 132 مليار دينار. وهو ما يدل على انخفاض كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه، مما أثر سلبا على النتائج المحققة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة مقارنة بالنتائج المحققة سنة 2019، كما يعكس الجدول (03-04) مجمل نتائج الدراسة التي سنقوم بتحليلها في المحور الموالي.

4. تحليل النتائج:

يمارس بنك الجزائر بصفته سلطة نقدية دوره في تنظيم نشاط البنوك العاملة ومن بينها بنك البركة الجزائري من خلال جملة الأدوات الرقابية والإشرافية، حيث يتأثر هذا الأخير ببعض هذه الأدوات خاصة الكمية منها وهو ما يمكن إيجازه فيما يلي:

✓ بالنسبة للحد الأدنى للاحتياطي الإجمالي (الإلزامي) فإن بنك البركة الجزائري لم يجد أية صعوبة في تغطية النسب المفروضة من طرف بنك الجزائر خلال كامل فترة الدراسة، كونه قد سجل خلال كامل تلك الفترة فائضا معتبرا في حسابه من النقدية والشبه نقدية، وبالتالي فإن نشاط بنك البركة الجزائري لم يسجل أي تأثير بفعل رفع أو خفض نسبة الاحتياطي الإجمالي.

إن حساب نسبة الاحتياطي الإجمالي لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة حسابات الودائع الاستثمارية، وهو ما يجعل بنك البركة الجزائري مضطرا إلى توزيع جزء من أرباحه على أصحاب هذه الحسابات التي هو ملزم في نفس الوقت بتغطية نسبة محددة من ودائعهم كاحتياط لتعويضهم في حالة حدوث خسائر (تحقق الإفلاس)، مما يؤثر سلبا في توزيع الأرباح (عائد المساهمين).

✓ توجد علاقة طردية بين معامل السيولة والهامش المصرفي، فكلما انخفض معامل السيولة انخفض هامش الربح والعكس صحيح.

✓ توجد علاقة طردية بين معامل السيولة ومردودية رأس المال **ROE**، فكلما ارتفع معامل السيولة ارتفعت مردودية رأس المال والعكس صحيح، كما أننا نلاحظ أنه كلما انخفض إجمالي التمويل انعكس ذلك سلبا على النتيجة الصافية المحققة.

✓ توجد علاقة طردية بين معامل السيولة ومردودية الأصول **ROA** خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2022، فانخفاض معامل السيولة يرافقه في كل مرة انخفاض مردودية الأصول، والعكس صحيح، وهذا ما أثر في النتيجة الصافية المحققة.

✓ لا يوجد أي علاقة تأثير للأدوات الرقابية الكمية على هامش الربح (تذبذب في أرقام هامش الربح المتحصل عليها).

يعكس الارتفاع المستمر للأرقام المسجلة عند حساب نسبة الملاءة لبنك البركة الجزائري خلال كامل سنوات الدراسة مدى التزامه بتوجيهات وتعليمات بنك الجزائر في تطبيق النسب والقواعد الاحترازية، وهذا مؤشر على أن الأموال الخاصة والموارد الدائمة التي يحوها بنك البركة الجزائري تمكنه من تغطية كامل أنواع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها.

✓ وجود علاقة عكسية بين نسب الملاءة المسجلة ومردودية رأس المال، وطرديّة مع مردودية الأصول والهامش المصرفي.

✓ وبالنسبة لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة فقد سجل بنك البركة الجزائري انطلاقا من سنة 2019 وحتى نهاية فترة الدراسة نسبة متناقصة، تزامنا مع تسجيل اتجاه متناقص لكل من مردودية رأس المال ومردودية الأصول وكذا الهامش المصرفي مما يدل على وجود علاقة طردية بين هذا المعامل وهذه النسب، وبالتالي يمكن القول أن التغيير في معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة يؤثر طرديا في نتائج نشاط بنك البركة الجزائري.

تثبت النتائج المتوصل إليها أن أعمال البنك الإسلامي العامل تتأثر إيجابا وسلبا بالأدوات والأساليب الرقابية الكمية المعتمدة من طرف البنك المركزي، فينعكس ذلك على نتائج نشاطه.

5. خاتمة:

بحث هذه الورقة مدى تأثير أعمال البنوك الإسلامية بالأدوات الرقابية الكمية التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير في نشاط البنوك الإسلامية ضمن نطاق وظيفتها الرقابية والإشرافية، بصفتها سلطة نقدية تسعى إلى حماية وتقوية النظام المصرفي بما يخدم الاقتصاد الوطني، وقد توصلت الدراسة إلى أن نشاط البنوك الإسلامية يتأثر سلبا وإيجابا بمختلف تلك الأدوات والأساليب، لذلك يرى الباحثان أن تبادر السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي بإجراء دراسات معمقة لنشاط البنوك الإسلامية لفهم مقاصدها وأهدافها، مراعية في ذلك خصوصيتها، مما يمكنها من ابتكار وتطوير أدوات وأساليب رقابية توطد العلاقة بينها وبين البنوك الإسلامية العاملة ضمن نطاق سلطتها بما يخدم الأهداف الاقتصادية المخطط لها.

6. قائمة المراجع:

- عوف الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1983.
- صلاح الدين محمد أمين الإمام، صادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام "CRAFTE"، مجلة الإدارة الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، 2011.
- عائشة الشرفاوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000.

تحليل أثر الأدوات الرقابية الكمية لبنك الجزائر في نشاط بنك إسلامي - حالة بنك البركة الجزائري-

- إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، منشورات صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2010.
 - محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
 - عبد المنعم السيد علي، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975.
 - أيمن بن عبد الرحمان، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2015.
 - القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، المتضمن القانون النقدي والمصرفي الجزائري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 43، الصادرة بتاريخ 2023/06/27.
 - النظام 02-2009 المؤرخ في 26/ماي/2009 المتعلق بعمليات وأدوات السياسة النقدية، بنك الجزائر، الجزائر، 2009.
 - التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2018 إلى 2022.
 - التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري من 2018 إلى 2022.
- <https://www.bank-of-algeria.dz/conference-du-26-decembre-2022-les-defis-futurs-des-banques-centrales/> La Banque d'Algérie, 60eme Anniversaire de, « les Défis Futures des Banque Centrale », digitalisation des services financiers: cas de l'Algérie, El Aurassi, Alger, 26 Décembre 2022. (Consulté le23/04/2024).*